Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 2, April - June 2024, Page No: 103-118
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2023: 3.908 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51 ISI 2023: 0.337

فعالية المنظمات الدولية في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني العالمي: دراسة حالة مجموعة البريكس (2006-2024)

د. مصطفى امعمر البقار *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

The effectiveness of international organizations in achieving global economic, political and security integration: A case study of the BRICS group (2006-2024)

Dr. Mostafa Emamer Albugar *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya

*Corresponding author | mostafaalbagar@bwu.edu.ly | *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-05-10 | تاريخ القبول: 2024-04-30 | تاريخ الاستلام: 2024-03-02

الملخص
اهتم البحث بتسليط الضوء على المنظمات الدولية بشكل عام وقياس مدى فعاليتها في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأعضاء فيها، ثم بشكل خاص تم التركيز على احدى تلك المنظمات/المجموعات وهي مجموعة البريكس. ومن خلال البحث تم إيضاح إنها مجموعة وليس منظمة لعدم وجود كيان مؤسسي مستقل، فضلًا عن عدم وجود ميثاق والذي يشكل الأساس لأي تنظيم رسمي. وتم الاستعانة بالاقتراب المؤسسي الجديد والمنهج القانوني لقياس الفعالية في تحقيق هذا التكامل المتنوع. تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن مجموعة البريكس استطاعت تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني من خلال مؤشرات اقتراب المؤسسي الجديد وهما؛ مؤشر الاستقلالية والذي يفيد بأن المجموعة تستطيع اتخاذ القرارات بدون ضغوطات من الدول الأعضاء، وأيضًا من خلال مؤشر التكيف، حيث استطاعت مجموعة البريكس التكيف مع الاختلافات المتنوعة بين الدول الأعضاء ومع الأوضاع الخارجية بقبول 5 دول جديدة إلى المجموعة. أما بخصوص المنهج القانوني والذي كان يركز على التفويض، فنرى أن المجموعة لم تكن فعّالة في تطبيق هذا المنهج، وذلك بسبب غياب الطابع المؤسسي عن المجموعة.

الكلمات المفتاحية: مجموعة البريكس، الفعالية، الاستقلالية، التكيف، التفويض، التكامل الاقتصادي، التكامل السياسي والأمني.

Abstract
The research highlighted international organizations in general and measured their effectiveness in achieving economic, political, and security integration among their member states, and in specific, one of those organizations/groups, the BRICS. Through the research, it was clarified that it is a group rather than an organization due to the lack of an independent institutional entity, as well as the absence of a charter, which forms the basis for any formal organization. The new institutionalism approach and legal approach were used to measure the effectiveness in achieving these diverse integrations. We concluded that the BRICS were able to achieve economic, political,

and security integration through the looming indicators of the new institutionalism approach; through the autonomy index, BRICS can make decisions without pressure from the member states, and also through the adaptation Index, where the BRICS were able to adapt to the various internal situations despite the differences among the member states and to external situations by accepting five new countries into the group. As for the legal approach, which focuses on delegation, we believe that the group was not effective in applying this approach, because of the lack of institutionalization of the group.

Keywords: BRICS, Effectiveness, Autonomy, Adaptation, Delegation, Economic Integration, Political and Security Integration.

المقدمة المنهجية والنظرية

أولًا: مقدمة

في ظل عالم تتزايد فيه المنظمات الدولية المختلفة بقصد زيادة التجارة والاستثمارات وغيرها من مقاصد تعظيم المنفعة بين الدول بعضها البعض، نجد التوترات والنزاعات الواضحة بين نفس تلك الدول التي تسعى للاندماج في الإطار العالمي بقصد الحفاظ على مناطق تدَعى سيادتها عليها. وعلى سبيل المثال لتلك التوترات والنزاعات وليس الحصر: قضية كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان[1]، وقضية كوسوفو وحربها مع صربيا من أجل الاستقلال[2]، وكذا الصراع بين تركيا واليونان على جزر بحر إيجة[3]. وكل أمثلة تلك التوترات إنما تكشف الستار عن فكرة تحقيق التكامل ليس فقط اقتصاديًا، وإنما أيضاً على البعدين السياسي والأمني، واللذان أثبتا اهميتهما الكبيرة في تحقيق التوازن والاستقرار العالمي.

إن المؤسسات الاقتصادية على الأخص، أدركت أهمية حل النزاعات، خاصة وأن النزاع بين الدول الأعضاء له تأثير سلبي للغاية على التنمية الاقتصادية، وبالتالي، تحولت من مجرد كونها مؤسسات اقتصادية، إلى تطوير وظائف إدارة الصراع. إذ يمكن للمنظمات الدولية التأثير على القضايا الخلافية بين الولايات. علاوة على ذلك، تم التأكيد على أن المنظمات الدولية التي تحتوي على شروط ملزمة في مواثيقها أكثر نجاحًا في ضمان اتفاق ناجح بشرط أن تشارك بنشاط في إدارة الصراع، وذلك باستخدام آليات ملزمة مثل التحكيم أو الفصل في الأحكام[4]. وبالتالي فنحن أمام تحدي حقيقي حال المنظمات الدولية ودورها في تحقيق التكامل، سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو أمنيًا، خاصة مع وجود تعريف واضح للمنظمات الدولية من قاموس المصطلحات الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية والذي يؤكد على هذا الدور، وهو ما سنقوم بتوضيحه لاحقًا.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تم اختيار مجموعة البريكس على الأخص للتركيز عليها ودراستها لأهميتها بين المنظمات الدولية خاصةً مع توسعها الأخير وضمها لخمس دول جديدة، والذي يُعتبر مؤشرًا لقوتها ونجاحها في توسيع دائرتها الاستراتيجية، والأمنية، والسياسية، والاقتصادية. وتم اختيار المدة من عام 2006 تحديدًا، لأنها السنة التي بدأت فيها المنظمة بالعمل.

ثالثًا: أهداف الدراسة

1- دراسة المنظمات الدولية بشكل عام من حيث خصائصها وكيف تقوم المنظمات.
2- التطرق إلى مجموعة البريكس بشكل أكثر عمقًا لتحليل فعاليتها في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأعضاء.

---

[1] Ganguly, S., Smetana, M., Abdullah, S. and Karmazin, A. (2019). India, Pakistan, and the Kashmir dispute: unpacking the dynamics of a South Asian frozen conflict. *Asia EurJ*, no. 17, p.129–143.

[2] Tannam, E. (2014). Kosovo and Serbia. In *International Intervention in Ethnic Conflicts*. (118-149). Palgrave Macmillan.

[3] Mondre', A. (2015). Choosing the UN Security Council: The Greco-Turkish Dispute in the Aegean Sea. In *Forum Shopping in International Disputes.* (90-117). Palgrave Macmillan.

[4] Slobodchikoff, M. O. (2012). How Effective are International Organizations at Resolving Territorial Disputes among Member States: A look at the European Union. *Studies of Changing Societies: Comparative and Interdisciplinary Focus*, *Vol.1*, p. 29-59.

3- قياس فعالية المنظمات والمجموعات والمؤسسات في تحقيق التكامل المتنوع بين الدول الأعضاء.

رابعًا: مشكلة الدراسة

يكمن إشكالية الدراسة في فهم كيف تعمل المنظمات في المجتمع الدولي وكيفية قياس إذا كانت تعمل بفاعلية وكفاءة أم لا، وتم اختيار مجموعة البريكس لقياس فعاليتها في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني للدول الأعضاء بها.

خامسًا: تساؤلات الدراسة

يمكننا أن نقوم بطرح سؤال عام هام وهو: هل المنظمات فعَالة في تحقيق دورها والذي يتم نشره وتبنيه في كافة الدساتير والبروتكولات الخاصة بالمنظمات الدولية؟ بناءً عليه، سنقوم بتعريف الفعالية ومعرفة مؤشراتها، والتي من خلالها نستطيع تحديد مدى نجاح المنظمات الدولية في تحقيق دورها، ثم تطبيق ذلك على مجموعة البريكس.

سادسًا: الفرضيات

1-مجموعة البريكس كانت فعَالة في تحقيق الاستقلالية في تعاملها مع الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني.

2-مجموعة البريكس كانت فعَالة في تحقيق التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني.

3 -مجموعة البريكس كانت فعَالة في تفويضها لتحقيق الاستقرار والتكامل الاقتصادي والسياسي والأمني.

سابعًا: المنهج

1-اقتراب المؤسسية الجديدة[5]؛ وهو اقتراب معني بتحليل فعالية المنظمات والمؤسسات من خلال 4 المؤشرات وهم: التعقيد، والاستقلالية، والتماسك، والتكيف. وسنكتفي في هذا البحث بالتركيز على مؤشر **الاستقلالية** والذي يعني استقلالية المنظمة في التصرف دون ضغوطات من الدول الأعضاء ومؤشر **التكيف** والذي يعني قدرة المؤسسة على استيعاب التغيرات النابعة من البيئة المحيطة بها، سواء كانت داخلية أو خارجية. وايضًا محاولة المؤسسة على التكيف مع ما يحدث حولها من أحداث والتي قد تؤثر في أنشطتها وفي طريقة تعاملها مع القضايا المختلفة التي تتعرض لها.

2-استخدام المنهج القانوني والذي يرمز إلى محاولة فهم السياسة بين القوانين. ويتم الاستعانة به في الجزء الخاص بأهمية المفاوضات الدولية والمساعي الحميدة في تحقيق الاستقرار، والذي منه يمكن أن تكون المنظمة نفسها مفوضة ككل لحل أزمة أو إشكال بعينه[6].

ثامنًا: الدراسات السابقة

1- Koremenos, B. and Lipson, C. and Snidal, D. The rational design of international institutions.

يرى الباحثون أن الاستقلال والتفويض متداخلان بشكل وثيق كخصائص مؤسسية لأي منظمة أو مجموعة. والمؤسسات الدولية التي تتمتع بسلطة تفويض كبيرة، لها سلطة وضع جداول أعمال ووضع سياسات من خلال ممارسة السلطة التقديرية وفرض رؤيتها على الدول في حالات معينة. استقلال المنظمة الدولية يعود جزئيًا إلى عدد الدول المطلوب منها مراقبة عملية صنع القرار. كما أن مسألة من يتخذ القرارات ومدى ارتباط صانعي القرار هؤلاء بالمصالح الوطنية مهمة أيضًا. وبناء على ذلك، قواعد التصويت والهيئة التي تتخذ القرارات الرئيسية عاملان مهمان لتحديد مدى استقلالية المنظمة في اتخاذ قرارتها. هناك فارق رئيسي بين القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء، أو بالإجماع، وبين القرارات التي يتخذها نوع ما من قواعد الأغلبية. وبعبارة أخرى، يجبر حكم الأغلبية الدول على تأييد القرارات التي تختلف معها. أما الحكم بالتوافق يهدف إلى حماية سيادة الدولة وسيادة المنظمة الدولية حيث لا يمكن فرض أي التزام دون موافقة كل عضو. مسألة تحديد الهيئة التي تملك سلطة اتخاذ القرارات لها آثار مهمة على أداء المنظمة الدولية واستقلالها. ولأن المنظمات الدولية تتألف من حكومات، فإن

[5] Steinamo, S. The New Institutionalism. In Barry Clark and Joe Foweraker(eds), *The Encyclopedia of Democratic Though*. (1-5). Routledge.

[6] العطية، عصام. (2006). الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية. في *القانون الدولي العام*. ص 620-580 شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع.

السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات تقع بين أيدي رؤساء الدول، الذين يمارسون عادة القدر الأعظم من التأثير من أي جهة سياسية وطنية فاعلة في سياق المنظمات الدولية.

2- Schiff, M. and Winters, L. A. Regional Cooperation and The Role of International Organizations and Regional Integration.

يرى الباحثان أن مسألة التعاون الإقليمي بين البلدان المجاورة سيكون في مجال المنافع العامة الإقليمية. وتشمل هذه المنافع العامة أحواض المياه (مثل البحيرات والأنهار والمياه الجوفية) والبنية التحتية (مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود) والطاقة والبيئة. ويركز التحليل على البلدان النامية والدور المفيد المحتمل الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدولية والتكامل الإقليمي في تحقيق توازن تعاوني بين البلدان المعنية. ومن المرجح أن تكون المشكلة الرئيسية في التوصل إلى حل تعاوني تتلخص في الافتقار إلى الثقة ومن بين القيود الأخرى التي تحول دون التوصل إلى حل تعاوني مدى تعقيده ومتطلباته المالية. ويمكن للمنظمات الدولية أن تساعد في مجالات الثقة والخبرة والتمويل. وقد شاركت الأمم المتحدة والبنك الدولي في عدد من هذه المشاريع في آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى، ونجحا في مساعدة الأطراف على التوصل إلى حلول تعاونية.

3- Duggan, N. and Hooijmaaijers, B. and others. Introduction: 'The BRICS, Global Governance, and Challenges for South–South Cooperation in a Post-Western World'.

يرى الباحثون أن مجموعة البريكس تعمل بنجاح على توسيع علاقاتها الخارجية بين زعماء مجموعة البريكس الخمسة، وزعماء الاتحاد الأفريقي وزعماء ثماني جمعيات كبرى للتكامل الأفريقي. كما نسق الجانبان خطوات مشتركة لاحقة في مجالات التعاون الهامة مثل: حل النزاعات، وإصلاح صندوق النقد الدولي، ومكافحة تهريب المخدرات، واستخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أساس التعاون الدولي ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا وتهيئة الظروف المواتية للتجارة الخالية من العوائق. ويروا أيضًا أن ضم دول جديدة للمجموعة بمثابة ضخ دماء جديدة، مع التأكيد على أهمية تلك الدول اقتصاديًا، والذي سيرفع من شأن المجموعة ككل، وذلك مع العمل مع بنك التنمية الجديد الذي تم إنشاؤه في 2015 على الرغم من التحديات الداخلية الجديدة الموجودة بين الدول الجديدة التي تم ضمها مثل مشكلات المياه بين مصر وإثيوبيا، إلا إنهم يدعون إلى التركيز على جوانب التنمية وترك خلافتهم جانبًا وتحقيق التقدم والاستقرار للمجتمع الدولي ككل.

المبحث الأول

التعريف بالمنظمات الدولية وفهم مؤشرات الفعَالية لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني

أولًا: تعريف المنظمات الدولية

تبنى الباحث تعريف المنظمات الدولية من قاموس المصطلحات الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يُعرف المنظمات الدولية بأنه "كيانات تنشأ بموجب اتفاقات سياسية رسمية بين أعضائها ولها مركز المعاهدات الدولية؛ ويعترف القانون بوجودها في البلدان الأعضاء فيها؛ ولا تعامل بوصفها وحدات مؤسسية مقيمة في البلدان التي توجد فيها". وتؤدي المنظمات الدولية دوراً رئيسياً في إدارة قطاع الأمن والإصلاح الاقتصادي. فهي توفر الخبرة والمشورة، وترفع مستوى الوعي بشأن المواضيع الأمنية، وتمول الدورات التدريبية والبرامج والمشاريع المتعلقة بتنمية القدرات بشأن العديد من القضايا الحيوية مثل المهارات التقنية، وإدارة قطاع الأمن، والرقابة الاقتصادية. وتؤدي المنظمات غير الحكومية أيضا دوراً محورياً في هذا الشأن. بدأت مشاركة المنظمات الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن في النمو في التسعينيات عندما أدركت أن جهود التنمية الأمنية والاقتصادية والسياسية، وخاصة في سيناريوهات الصراع وما بعد الصراع، لا يمكن أن تنجح في البيئات غير الآمنة[7].

ثانياً: أنواع المنظمات[8]

المنظمات الحكومية الدولية: تتألف من دول قومية وتُعزز التعاون والتنسيق الطوعيين فيما بين أعضائها. غير أن القرارات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها في هذا النوع من المنظمات لا يمكن إنفاذها، ويظل الأعضاء

[7] *International Organizations*. Geneva Centre for Security Sector Governance. accessed on 13/1/2024. https://securitysectorintegrity.com/institutions-and-organisations/international-organisations/

[8] Extension: What are International Organizations?. Eu Learning. accessed on 10/1/2024. https://carleton.ca/ces/eulearning/introduction/what-is-the-eu/extension-what-are-international-organizations/

مستقلين. والجانب الحاسم في أي منظمة حكومية دولية هو أن الأعضاء لا يتنازلون عن أي سلطة أو سيادة لها مثل منظمة الأمم المتحدة ومجموعة البريكس.

المنظمات فوق الوطنية: القرارات التي تتخذها المنظمة فوق الوطنية تتقيد بها الدول الأعضاء. وغالبًا ما توجد محاكم لتحديد متى حدث انتهاكات، على الرغم من أن آليات الإنفاذ كثيرا ما لا تكون فعالة كما هي داخل الدول القومية وذلك مثل الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا: الفعالية ومؤشرات تطبيقها[9]

هي مدى الوفاء بتحقيق الأهداف المعلنة والعزم على تحقيقها. ويتم استخدام هذا المصطلح في الدراسة لقياس فعالية مجموعة البريكس في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني بين أعضائها.

ولتقييم الفعالية بطريقة أكثر تنظيمًا، تم الاستعانة ب:

1-اقتراب المؤسسية الجديدة[10]؛ وهو اقتراب معني بتحليل فعالية المنظمات والمؤسسات من خلال 4المؤشرات وهم: التعقيد، والاستقلالية، والتماسك، والتكيف. وسنكتفي في هذا البحث بالتركيز على مؤشر **الاستقلالية** والذي يعني استقلالية المنظمة في التصرف دون ضغوطات من الدول الأعضاء ومؤشر **التكيف** والذي يعني قدرة المؤسسة على استيعاب التغيرات النابعة من البيئة المحيطة بها، سواء كانت داخلية أو خارجية. وايضًا محاولة المؤسسة على التكيف مع ما يحدث حولها من أحداث والتي قد تؤثر في أنشطتها وفي طريقة تعاملها مع القضايا المختلفة التي تتعرض لها.

- مؤشر الاستقلالية

الاستقلال بالنسبة للمنظمة الدولية هو القدرة على العمل بطريقة معزولة عن تأثير الجهات الفاعلة السياسية الأخرى - وخاصة الدول. وبالتالي، فإن الحكم الذاتي عنصر أساسي في أي تصور للاستقلال السياسي. مع ذلك، حتى إذا كان لدى الممثلين في المنظمة الدولية استقلالية ومصالح محايدة، قد لا يستطيع أن يكون له تأثير كبير وذلك لأنه لا بد أيضًا من النظر في مسألة التفويض. وقد تم تحديد آلية تفويض السلطة لوضع وتنفيذ القواعد أو لتسوية النزاعات من طرف ثالث كعنصر أساسي في درجة إضفاء الشرعية على المؤسسة. وكخصائص مؤسسية، فإن الاستقلال والتفويض متداخلان بشكل وثيق. والمؤسسات الدولية التي تتمتع بسلطة تفويض كبيرة، لها سلطة وضع جداول أعمال ووضع سياسات من خلال ممارسة السلطة التقديرية وفرض رؤيتها على الدول في حالات معينة[11].

استقلال المنظمة الدولية يعود جزئيًا إلى عدد الدول المطلوب منها مراقبة عملية صنع القرار. كما أن مسألة من يتخذ القرارات ومدى ارتباط صانعي القرار هؤلاء بالمصالح الوطنية مهمة أيضًا. وبناء على ذلك، قواعد التصويت والهيئة التي تتخذ القرارات الرئيسية عاملان مهمان لتحديد مدى استقلالية المنظمة في اتخاذ قرارتها. هناك فارق رئيسي بين القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء، أو بالإجماع، وبين القرارات التي يتخذها نوع ما من قواعد الأغلبية. وبعبارة أخرى، يجبر حكم الأغلبية الدول على تأييد القرارات التي تختلف معها. أما الحكم بالتوافق يهدف إلى حماية سيادة الدولة وسيادة المنظمة الدولية حيث لا يمكن فرض أي التزام دون موافقة كل عضو[12].

مسألة تحديد الهيئة التي تملك سلطة اتخاذ القرارات لها آثار مهمة على أداء المنظمة الدولية واستقلالها. ولأن المنظمات الدولية تتألف من حكومات، فإن السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات تقع بين أيدي رؤساء الدول، الذين يمارسون عادة القدر الأعظم من التأثير من أي جهة سياسية وطنية فاعلة في سياق المنظمات الدولية. بيد أن درجة مشاركة رؤساء الدول في أي منظمة دولية تختلف، وحتى عندما يكون اجتماعهم هو أعلى سلطة، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه يتخذ معظم القرارات. وفي بعض الحالات، تكون الهيئة الرئيسية لصنع القرار مجلسا وزاريًا - يتألف عادة من وزراء الخارجية أو المالية في حالة اتفاقات الاستثمار الإقليمية. ويمكن القول إن

---

[9] (2013). On efficiency and effectiveness: some definitions. *Australian Government Productivity Commission*, p. 6.

[10] Steinamo, S. The New Institutionalism. In Barry Clark and Joe Foweraker(eds), *The Encyclopedia of Democratic Though*. (1-5). Routledge.

[11] Haftel, Y. Z. and Thompson, A. (April 2006). The Independence of International Organizations: Concept and Applications. *Journal of Conflict Resolution, Vol. 50*(2), p. 256-257.

[12] Koremenos, B. and Lipson, C. and Snidal, D. (2001). The rational design of international institutions. *International Organization*, *Vol. 55* (4), p. 772. 761-99.

المنظمات الدولية التي يشكل فيها المجلس الوزاري (أو غيره من هيئات النواب) هيئة اتخاذ القرار الأكثر أهمية، تتمتع بقدر من الاستقلال مقارنة بالمنظمات الدولية التي يشكل فيها رؤساء الدول صانعي القرار الرئيسيين. وذلك لأن بالنسبة لرؤساء الدول، تميل المصالح الوطنية إلى الهيمنة، وحتى إذا اجتمع الوزراء فإن قدرتهم على تعزيز أهداف للمنظمة تصبح مقيدة[13].

إن وجود بيروقراطية فوق وطنية، تتجسد عادة في أمانة عامة أو لجنة، هو علامة مهمة على استقلال المنظمات الدولية. ومن خلال البيروقراطية فوق الوطنية، والتي تتألف من هيئة فنية وإدارية دائمة، تتولى إدارة تشغيل مكتب الرقابة الداخلية على أساس منتظم. ويهدف الموظفون إلى العمل كخبراء إداريين وتقنيين، ولا يمثلون حكومات منفردة ويكونون معزولين عن التأثير السياسي في أداء واجباتهم[14].

تعكس تسوية النزاعات بُعدًا مؤسسيًا هامًا لاستقلال المنظمة الدولية، وتستحوذ على عناصر الحكم الذاتي والحياد ومبادئ التفويض. ووجود آلية مركزية لحل المنازعات ييسر التبادل والتعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية على الصعيد المحلي، وفيما بين الدول. بيد أن الآليات الدولية لتسوية المنازعات قد تكون مقيدة، لأن الدول يجب أن تفوض سلطات قضائية مهمة إلى أطراف ثالثة محايدة. وعادة ما تصمم آليات تسوية المنازعات هذه باستقلالية كبيرة، بحيث لا تستطيع الدول التحكم في القرارات أو إلغائها[15].

- مؤشر التكيف:

تساعد اتفاقات الاستثمار الدولية في التعاون بشأن القضايا غير التجارية. ولتنفيذ اتفاقات التعاون تنفيذًا فعالاً، تحتاج اتفاقات التعاون عادة إلى مؤسسات متخصصة، بما في ذلك آليات لإنفاذ الأحكام، ولمعالجة المنازعات بشأن كيفية تقاسم المنافع، ولمعالجة التغييرات في الحالات التي تتطلب إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات. وفي حين يمكن تصميم الإطار المؤسسي خصيصا لكل اتفاق، فإن إنشاء هيكل أوسع تتقاسمه مجموعة كاملة من الاتفاقات يمكن أن يكون أكثر فعالية. كما أن روابط التعاون والتفاعلات المتكررة على مستوى السياسات التي توفرها بعض اتفاقات التكامل الإقليمي تولد ممارسات في حل المشاكل المشتركة ويمكن أن ترفع درجة الثقة بين الأطراف. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تساعد اتفاقات التكامل الإقليمي أيضا من خلال وضع المزيد من القضايا على الطاولة ودمجها في اتفاق أوسع من خلال مشاركة المنظمات الدولية في إنشاء مؤسسات إقليمية لتعزيز الثقة حول بعض السياسات[16].

المؤسسات المعنية بالمسطحات المائية الدولية والتي يحتاجون فيها إلى إدارة متكاملة، تندرج في معظم الأحيان تحت صفة المنظمات الإقليمية وليست الدولية. فقد لا تملك دول الأحواض والمنظمات في المناطق النامية القدرة على تطوير وإدارة مواردها المائية المشتركة. وقد يفتقرون إلى المعلومات أو الخبرة أو القدرة المالية اللازمة لمواصلة التخطيط والعمليات. ويمكن أن تكون المساعدة والتشجيع الخارجيين عنصرين قيمين وأساسيين في بعض الأحيان في إبرام اتفاقات دولية بشأن المياه. ونتيجة لذلك، كثيرًا ما يقدم المجتمع الدولي الدعم التقني والمالي لتحديد الفوائد المتاحة من التعاون ووضع آليات لتقاسم التكاليف بشكل عادل. وعلاوة على ذلك، قد يكون المجتمع الدولي مستعدًا لتقديم مساعدة مالية للتعاون الإقليمي قد لا تكون متاحة في غياب التعاون. وقد سمحت سلطة البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة وحيادتها وخبرتها العالمية لها بالاضطلاع بدور قيادي في هذه العملية والمتمثل في حشد الدعم المالي[17].

فقد ساعد المجتمع الدولي في التغلب على المشاكل التي تبدو مستعصية بين الهند وباكستان بشأن مياه نهر السند. لم تتمكن الهند وباكستان من الاتفاق على تقسيم مياه حوض نهر السند بعد تقسيم عام 1947 وارتفعت التوترات بينهما بعد عام عندما حولت الهند المياه اللازمة لتغذية نظام الري في باكستان. في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كان البنك الدولي مدركًا أن الفجوة الواسعة بين موقفي البلدين حالت دون التنمية المشتركة واستخدام الموارد المائية لحوض النهر كوحدة واحدة، وبالتالي عرض المساعدة في حل النزاع. في عام 1954 اقترح

---

[13] Haftel, Y. Z. and Thompson, A. (April 2006). The Independence of International Organizations: Concept and Applications. p. 259.
[14] Ibid., p. 260-261.
[15] Posner, E. and Yoo, J. (2005). Judicial independence in international tribunals. *California Law Review, Vol. 93*, p. 1-74.
[16] Schiff, M. and Winters, L. A. (July 2002). *Regional Cooperation and The Role of International Organizations and Regional Integration*. World Bank Policy Research Working Paper 2872. Pp. 2.
[17] Ibid., p. 10-11.

البنك حلاً يقوم على تقسيم السند وروافده الخمسة. وخصص الاقتراح الأنهار الشرقية الثلاثة إلى الهند والأنهار الغربية الثلاثة إلى باكستان؛ وكان نظام من القنوات هو تحويل فائض المياه من الأنهار الغربية لتعويض باكستان عن صافي الخسارة في الوصول التي ترتب على هذا النظام. وطلب من الهند دفع تكاليف أعمال الاستبدال[18].

وبناءً على ما تم ذكره، من أهم المؤسسات الدولية والتي لها دور كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي هو **البنك الدولي**[19]؛ حيث تم إنشاء مجموعة البنك الدولي في عام 1944 وتتمتع المجموعة بمركز المراقب في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والهدف من مجموعة البنك الدولي هو دعم التنمية والحد من الفقر. وفي هذا السياق، يقدم البنك الدولي قروضا منخفضة الفائدة، ويمنح البلدان النامية قروضا صفرية للبلدان ذات الفوائد المنخفضة. وتمول بعض مشاريعها بالاشتراك مع الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمصارف التجارية، ووكالات ائتمانيات التصدير، ومستثمري القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، يقدم البنك الدولي أيضا المشورة في مجال السياسات، والبحوث، والتحليل، والمساعدة التقنية للبلدان النامية، فضلاً عن تنمية القدرات، والمنتديات، والمؤتمرات بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية .

تاريخيًا، كانت مشاركة البنك الدولي في إدارة قطاع الأمن محدودة. وعلى غرار الوكالات الإنمائية الأخرى، لم يشمل نهجها في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المسائل الأمنية حتى التسعينات. وفي وقت لاحق، أظهرت جهود بناء السلام والتعمير في البلدان المتضررة من الصراع أهمية الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن، كشرط مسبق للتنمية. وبناء على ذلك، أصبح البنك الدولي يشارك تدريجيًا في دعم إصلاح قطاع الأمن في البلدان النامية والبلدان المتأثرة بالصراعات.

2-استخدام المنهج القانوني والذي يرمز إلى محاولة فهم السياسة بين القوانين. ويتم الاستعانة به في الجزء الخاص بأهمية المفاوضات الدولية والمساعي الحميدة في تحقيق الاستقرار، والذي منه يمكن أن تكون المنظمة نفسها مفوضة ككل لحل أزمة أو إشكال بعينه[20].

لعبت المنظمات الدولية أدوارًا كثيرة منذ الحرب العالمية الثانية خاصًة عند الحديث عن الحروب. ففي بيئة الحرب الباردة، لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة للتدخل الكوري وطلبت تغطية من المنظمات الإقليمية لاتخاذ إجراءات في كوبا، وجمهورية الدومينيكان، وبنما، وغيرها. فمنذ الحرب الباردة، لجأت الدول القوية على نحو متزايد إلى المنظمات الدولية عند استخدام القوة. وقد حصلت الولايات المتحدة على تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو كليهما، لكل تتدخل منذ عام 1990، بما في ذلك التدخل في العراق، والصومال، والبوسنة، ورواندا، وهايتي، وزائير، وكوسوفو، وأفغانستان. كما تصرف البريطانيون على نحو مماثل، فمارسوا ضغوطًا شديدة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز شن حرب على العراق في عام 2003 كما سعت روسيا وفرنسا إلى الحصول على غطاء أممي أو إقليمي للتدخل في "الخارج القريب" وأفريقيا الناطقة بالفرنسية على التوالي[21].

هناك فوائد قد تحفز الدول على تفويض نفسها إلى منظمة دولية، ونذكر منها: إدارة العوامل الخارجية المتعلقة بالسياسات، وتيسير عملية صنع القرار الجماعي، وحل النزاعات[22]. فالفوائد لا تترجم دائما بسلاسة إلى تفويض دولي؛ ومجرد أن البلدان يمكن أن تكسب، لا يعني أنها ستختار منح السلطة لمنظمة دولية بشكل دائم. وقبل هذا، من المهم ذكر أهمية التخصص داخل المنظمات الدولية:

- **التخصص[23]:** يكمن في كل تفويض تقسيم العمل. فبدلا من القيام بفعل ما في حد ذاته، يقوم المسؤول الرئيسي بتفويض السلطة إلى وكيل متخصص لديه الخبرة، أو الوقت، أو القدرة السياسية، أو الموارد

---

[18] Schiff, M. and Winters, L. A. (July 2002). *Regional Cooperation and The Role of International Organizations and Regional Integration*. p. 17.

[19] Eilstrup-Sangiovanni, M. (2021). What kills international organizations? When and why international organizations terminate. *International Journal of International Relations, Vol. 27*(1), p. 281 – 310.

[20] العطية، عصام. (2006). الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية. في *القانون الدولي العام*. ص 580-620 شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع.

[21] Thompson, A. (2006). Coercion Through IOs: The Security Council and the Logic of Information Transmission. *International Organization,* Vol, 60, p. 2.

[22] Hawk, G. In S D., Lake, Nielson, D. L., and Tierney, M. J. (2006). Delegation under anarchy: states, international organizations, and principal-agent theory. In *Delegation and Agency in International Organizations*. (13-18). Cambridge University Press. 3-369. http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/14666/1/Darren%20G.%20Hawkins.pdf#page=217

[23] Ibid., p. 13-15.

اللازمة لأداء مهمة ما. فبدون بعض المكاسب من التخصص، لا يوجد سبب وجيه لتفويض أي شيء إلى أي شخص. من المرجح أن تكون المكاسب من التخصص أكبر عندما تكون المهمة المطلوب أداؤها متكررة وتتطلب خبرة أو معرفة محددة. فالمحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، تعمل على تركيز الخبرات اللازمة لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهي المهمة التي اضطلعت بها الدول بوتيرة وكثافة متزايدتين في تسعينيات القرن العشرين.

وعمليات حفظ السلام توضح لنا أنه وفي معظم الحالات، لا توجد دولة واحدة تستفيد بما يكفي من حفظ السلام لدفع تلك التكاليف بنفسها. ومع ذلك، فإن فوائد حفظ السلام أكبر من تكاليف أي دولة إذا تم توزيع الأعباء بطرق قابلة للتطبيق. ويسمح التخصص للآخرين بتقديم الخدمات التي لا تستطيع أو لا ترغب الدول في تقديمها من جانب واحد. فالدول تفتقر في بعض الأحيان إلى الخبرة الفنية والمصداقية والشرعية وغير ذلك من الموارد اللازمة لوضع السياسات بمفردها. وكلما زادت احتياجات الدول، زادت المكاسب من التخصص، وزادت احتمالات تفويض الدول إلى وكلاء المنظمة الدولية.

- **العوامل الخارجية للسياسة العامة[24]:** يستفيد الرؤساء من التعاون ويجوز لهم أن يفوضوا أنفسهم إلى منظمة دولية عندما تكون هناك عوامل خارجية كبيرة في مجال السياسات. فكلما كانت العوامل الخارجية أعظم، كلما كانت احتمالات انخراط الدول في عمل منسق على نحو متبادل أعظم. بيد أنه يمكن أيضا تعزيز المكاسب المحققة من التعاون بتفويض أحد الوكلاء. وتنشأ العوامل الخارجية في مجال السياسة العامة في ظل شرطين، وهما التنسيق والتعاون. وفي مثل هذه الحالات، من المرجح أن تمنح الدول وكلائها قدرًا كبيرًا من السلطة التقديرية لتنسيق السياسات الوطنية.
- **صنع القرار الجماعي[25]:** يجوز للدول أن تفوض المنظمات الدولية عندما تكون لديها تفضيلات لازمة اجتماعيًا أو مشاكل أخرى تتعلق باتخاذ القرارات الجماعية. أي أنه عندما يكون من غير المرجح أن تتوصل الدول كمجموعة إلى اتفاق ثابت بشأن السياسة، فإنها تستطيع أن تفوض السلطة إلى عامل يضع الأجندة لحث توازن قد لا يكون له وجود لولا ذلك. ومع ذلك، يمكننا أن نتوقع صراعًا سياسيًا حول السيطرة على جدول الأعمال بين الدول التي تفضل تفويض قوة جدول الأعمال إلى منظمة دولية تسيطر عليها، والدول القوية ذات التفضيلات الأكثر تطرفًا التي تفضل العمل بشكل أحادي. وقد شهدنا ذلك في الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي، من ناحية أخرى، بشأن نزع سلاح العراق قبل حرب عام 2003 في الخليج العربي.
- **تسوية المنازعات[26]:** يجوز للدول أن تفوض السلطة لوكالات المنظمة الدولية لتسوية المنازعات فيما بينها. ومع تزايد التفاعلات الدولية التي تخضع لقواعد أكثر، حدثت زيادة مقابلة في استخدام وكلاء الأطراف الثالثة لتسوية المنازعات. إن المشكلة الرئيسية في أغلب النزاعات بين الدول تتلخص في الطبيعة المنقوصة للعقد بين أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أنه من الممكن نظريًا التفاوض مسبقًا بشأن المسؤوليات والإجراءات المناسبة من جانب جميع الأطراف في اتفاق ما، فإن عددًا كبيرًا من الشروط المستقبلية يترك في الممارسة العملية دون دراسة في المفاوضات. أما توقع نشوب صراعات في المستقبل بشأن شروط العقد، فسوف يعرقل بدوره التعاون. وبالموافقة المسبقة على إحالة المنازعات إلى هيئة تحكيم، يختار الرؤساء وكلاء معروفين بأنهم محايدون، والأهم من ذلك أنهم يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية. والوكلاء الذين يتوقع أن يكونوا متحيزين أو مقيدين بالفصل في المنازعات بشأن أي شيء آخر غير تطبيق القواعد ذات الصلة من غير المرجح أن يكونوا مقبولين من طرف واحد أو من كلا الطرفين في الاتفاق.

ومع ذلك، لا يزال أصحاب المسؤولية الرئيسية يسعون إلى تقييد وكلاء التحكيم بطرق متنوعة، بما في ذلك التحديد الواضح لنوايا اتفاقهم - وبالتالي النص على المبادئ التي يجب التمسك بها في حل النزاعات - والاتفاق على الإجراءات وأنواع الأدلة المسموح بها وأشكال الحجج التي ينبغي اتباعها في حالة نشوء نزاع. وعلى

[24] Hawk, G. In S D., Lake, Nielson, D. L., and Tierney, M. J. (2006). Delegation under anarchy: states, international organizations, and principal-agent theory. p. 15-16.
[25] Ibid., p. 16-17.
[26] Hawk, G. In S D., Lake, Nielson, D. L., and Tierney, M. J. (2006). Delegation under anarchy: states, international organizations, and principal-agent theory. p. 17-18.

الرغم من السلطة التقديرية الشديدة، فإن المسؤولين الرئيسيين لا تمنح الوكلاء الاستقلال الذاتي في البت في النزاعات بأي طريقة يريدونها.

المبحث الثاني
مجموعة البريكس
أولًا: التعريف بالمجموعة

مجموعة البريكس هي مجموعة من الدول تضم جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا. وكان الجانب الروسي هو الذي بادر بإنشاء مجموعة البريكس والتي استضافت أول مؤتمر قمة لمجموعة البريكس عام 2006 وأصدر قادة المجموعة بيانًا مشتركًا وحددوا أهداف من خلال وثيقة رسمية وهي: "تعزيز الحوار والتعاون بين الدول بطريقة تدريجية واستباقية، وعملية، ومفتوحة، وشفافة. إن الحوار والتعاون بين بلدان مجموعة البريكس يؤديان ليس فقط إلى خدمة المصالح المشتركة لاقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وإنما أيضا إلى بناء عالم متجانس يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك"، وحددت أيضًا تصورًا مشتركًا لسبل التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية[27].

إن القوة الاقتصادية المتنامية لدول مجموعة البريكس، وأهميتها باعتبارها واحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية العالمية، وعدد سكانها الكبير ومواردها الطبيعية الوفيرة، تشكل الأساس الذي يقوم عليه تأثيرها على الساحة الدولية. تستند العلاقات بين شركاء مجموعة البريكس إلى ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عمومًا، والمبادئ التالية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في قمتها لعام 2011 الانفتاح، التضامن، والحياد فيما يتعلق بالأطراف الثالثة. إن التعاون بين البعثات الدائمة الوطنية لمجموعة البريكس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والمنظمات الدولية في جنيف وفيينا، واليونسكو في باريس، يلعب دورًا مهمًا في آلية التعاون المتعدد الأطراف[28].

في الفترة (2009-2016) ركزت دول مجموعة البريكس على الأولويات المشتركة، وتوصلوا إلى موقف مشترك حول بعض المشاكل الاقليمية، بما في ذلك المشاكل الليبية، والسورية، والأفغانية، والبرنامج النووي الإيراني. وتوصلوا أيضا إلى اتفاق مشترك حول القضايا المالية والاقتصادية، بما في ذلك إصلاحات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وإجراءات ضمان توفير موارد كافية لصندوق النقد الدولي لتعزيز امكانياته في مكافحة الأزمات، وإقامة آلية تعاون بين البنوك لمجموعة البريكس التي تنص على توسيع تسهيلات الائتمان بالعملة المحلية واقامة تحالف تبادلات لمجموعة البريكس.

وتعمل مجموعة البريكس بنجاح على توسيع علاقاتها الخارجية بين زعماء مجموعة البريكس الخمسة، وزعماء الاتحاد الأفريقي وزعماء ثماني جمعيات كبرى للتكامل الأفريقي. كما نسق الجانبان خطوات مشتركة لاحقة في مجالات التعاون الهامة مثل: حل النزاعات، وإصلاح صندوق النقد الدولي، ومكافحة تهريب المخدرات، واستخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أساس التعاون الدولي ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا وتهيئة الظروف المواتية للتجارة الخالية من العوائق[29].

ثانيًا: مجموعة البريكس

لقد ذهبت قمة مجموعة البريكس الخامسة عشرة إلى ما هو أبعد من أي قمة لتحديث وتحفيز المجموعة. فقد أرسل ذلك إشارة قوية إلى أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية لابد وأن يتقبل الواقع المتعدد الأقطاب. من الواضح أن العدد الكبير من الطلبات للانضمام إلى مجموعة البريكس دليل على عدم الرضا من جانب الدول على الوضع الدولي الحالي. إن ميل الغرب إلى فرض عقوبات مالية من جانب واحد، وإساءة استخدام آليات المدفوعات الدولية، والتراجع عن التزامات تمويل المناخ، وعدم إبداء الاحترام الكافي للأمن الغذائي والضرورات الصحية

---

[27] Gehre, Thiago. (2020). The history of BRICS' International Relations (2009-2019): discourses, innovation and sensitivities. *Conjuntura Austral, Vol. 11*(53), p. 163.

[28] *History of BRICS*. BRICS Information Portal. Accessed on 15/1/2024. https://infobrics.org/page/history-of-brics/

[29] [29]*History of BRICS*. https://infobrics.org/page/history-of-brics/

See also: Duggan, N. and Hooijmaaijers, B. and others. (2022). Introduction: 'The BRICS, Global Governance, and Challenges for South–South Cooperation in a Post-Western World'. *International Political Science Review, Vol. 43*(4), p. 471.

للجنوب العالمي خلال فترة الوباء، ليست سوى بعض العناصر المسؤولة عن الاستياء المتزايد من النظام الدولي السائد. إن توسع مجموعة البريكس إلى صيغة مجموعة البريكس + (والتي تتكون من 5 دول جديدة وهم إثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، بعضوية كاملة اعتبارًا من يناير 2024)[30]. وتبني المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، من شأنه أن يجعل من مجموعة البريكس + مؤسسة أكثر جاذبية لبناء الإجماع والحوار في العالم النامي. وحتى صورة الأعضاء الجدد تشير إلى أن النظام يتجه نحو ما هو أبعد من الشركاء "المقبولين" تقليديا في نظر الغرب مثل إيران على سبيل المثال[31].

ثالثًا: التطور في الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية لمجموعة البريكس

بناءً عليه، سيتم قياس الفعالية من خلال المؤشرات المذكورة في الجزء الأول من البحث وهما مؤشري الاستقلالية والتكيف الخاصين باقتراب المؤسسية الجديدة، وأيضًا مؤشر التفويض الخاص بالمنهج القانوني، لمعرفة هل ستستطيع مجموعة البريكس أن تحقق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأعضاء ومع المجتمع الدولي ككل، أم ستواجه تحديات في تحقيق ذلك.

1- الصعيد الاقتصادي

كانت بلدان مجموعة البريكس المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة. ومن الممكن أن تعمل القوة الاقتصادية المجمعة لمجموعة البريكس كحافز للانتعاش الاقتصادي العالمي المستدام والاستجابة للتشويش الذي تتعرض له سلاسل الإمداد والتحديات المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وعنصر التعاون المالي والاقتصادي أساسي في اجتماعات وزراء التجارة والصناعة والزراعة والطاقة، على سبيل المثال لا الحصر. وتعمل مجموعة الاتصال للقضايا الاقتصادية والتجارية على دعم الوزراء من خلال اقتراح أطر عمل وإجراءات مؤسسية لتوسيع التعاون في القضايا الاقتصادية والتجارية بين دول مجموعة البريكس، بما في ذلك فرص الوصول إلى الأسواق وتيسير الروابط بين الأسواق، وتعزيز التجارة والاستثمار المتبادلين، وتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية وتنويع التعاون التجاري والاستثماري الذي يدعم إضافة القيمة. واتفقت مجموعة البريكس على تعزيز التعاون في القطاعات المختلفة مثل الطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والزراعة؛ والاقتصاد الأخضر[32].

وقد أُنشئ مصرف التنمية الجديد في عام 2015، للاضطلاع بدور حافز في تقديم الدعم المالي للأسواق الناشئة والبلدان النامية من أجل سد ثغرة في الهياكل الأساسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الإنصاف في تقاسم السلطة. وفي عام 2021، رحب بنك التنمية الجديد ببنجلاديش ومصر والإمارات العربية المتحدة وأوروجواي كأعضاء جدد، ووضِع البنك بقوة كآلية تمويل عالمية مفضلة للأسواق الناشئة والبلدان النامية[33].

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الموسع لمجموعة البريكس قد يصل إلى 60% من أكبر 6حلفاء غربيين في العام المقبل في عام 2025. وهذا قبل عقد من الزمن من توقع غولدمان ساكس حيث ذكرت أن هذا الحدث قد يحدث في العام 2035. تجدر الاشارة إلى ان دول مجموعة ال 6 هي: فرنسا والمانيا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويشير هذا التطور إلى أن مجموعة البريكس تتقدم الآن لإعادة تشكيل القطاع المالي العالمي وتصنع علامة مميزة خاصة بها[34].

وحدد جولدمان أربعة عوامل لتدعيم أداء اقتصاديات مجموعة البريكس وهي: استقرار الاقتصاد الكلى، والانفتاح على العالم من أجل التجارة والاستثمار، والمؤسسات القوية، والتعليم الجيد. ومن بين الأربعة، لم تحقق الهند الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل أيضا الاستقرار السياسي؛ وحسنت انفتاحها على العالم، وعززت مؤسساتها

---

[30] (2023). *ست دول جديدة تنضم إلى مجموعة بريكس اعتبارًا من 2024*. SWI. الدخول في 26-1-2024

[31] Suri, N. and Tripathi, J. (2023). The World Should Welcome the New Kids on the Bloc. In *The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?* BRICS Information Portal. Accessed on 16/1/2024. https://infobrics.org/post/39411

[32] (2023). *Financial and Economic Cooperation*. In Three Pillars of Cooperation. BRICS 2023. Accessed on 17/1/2024. https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/

[33] *Financial and Economic Cooperation.* https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/

[34] Dsouza, Vinod. (2024). BRICS GDP To Reach 60% of the Top 6 Western Countries. Watcher.Guru. Accessed on 16/10/2024. https://watcher.guru/news/brics-gdp-to-reach-60-of-the-top-6-western-countries

الاقتصادية في حين أن المؤسسات السياسية قد تآكلت إلى حد ما؛ وتحسنت في التعليم العالي في الوقت الذي رفعت فيه أيضا مستويات محو الأمية - مع وجود مجال كبير للتحسين في كلا الجهتين. لقد تغلبت روسيا على التأثير المباشر للعقوبات، لكنها تقف معزولة عن الأسواق الرئيسية لمنتجاتها. والبرازيل لديها تاريخ طويل من فترات النمو والركود المتناوبة. الصين تقترب من مرحلة النضوج، ولكنها تباطأت في أداء وظيفتها، ولذلك يتعين عليها أن تستمر في النمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن تظل الهند الأسرع نموا بين البلدان الأربعة[35].

هناك جانب مهم يتلخص في كيفية استفادة هؤلاء الشركاء من أنظمة التعاون الجديدة التي كانت مجموعة البريكس تحاول إقامتها. وقد يكون الضجيج حول عملة مشتركة لمجموعة البريكس غير عملي وسابق لأوانه، ولكن التداول بالعملات الوطنية أصبح حقيقة واقعة. والواقع أن صفقة النفط الأخيرة التي تم تعيينها بالروبية بين الهند والإمارات العربية المتحدة ليست مجرد ضربة للدولار الذي ساد منذ عام 1973. وهو أيضًا إشارة إلى أن كبار مصدري ومستوردي السلع الأساسية في العالم يمكن أن يحاولوا الحد من اعتمادهم على الدولار. وبالتالي، فإن توسع مجموعة البريكس يعد بكل تأكيد محاولة لإقامة نظام عالمي بديل، والذي سيكون وجهة للدول النامية - على الأقل - في المستقبل القريب[36].

ويشير هذا التوسع إلى المواءمة المتنامية بين الأجندات الجيوسياسية والاقتصادية داخل مجموعة البريكس. فهي تضم كبار منتجي النفط على مستوى العالم بالقرب من نقاط العبور التجارية الحاسمة، مثل قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب. والواقع أن الهند وإيران وروسيا تعمل بالفعل على تطوير ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. توفر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما من أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، معظم واردات الصين من الطاقة. وقد طلبت البرازيل، وهي آخر دولة عضو في مجموعة البريكس توافق على التوسع، على وجه التحديد ضم الأرجنتين، وهو ما قيل إنه شرط مسبق لقبول البرازيل للتوسع ككل. وباعتبارها الدولة المضيفة فقد نجحت جنوب أفريقيا في التفاوض على ضم بلدين أفريقيين، وتعزيز جهودها الجارية لتعزيز التكامل والتنمية والنمو من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[37].

2- الصعيد السياسي والأمني

هناك محادثات بشكل عام بخصوص مسمى كلمة "المجموعة"؛ فقد أصبح من الضروري تفسير ما إذا كان يشار إلى مجموعة البريكس باعتبارها رابطة رسمية أو غير رسمية. والقراءة من خلال التقارير الإعلامية، تشير بوضوح إلى أن مجموعة البريكس منظمة حكومية دولية، فقد أستخدم أغلب الصينيين مسمى تحالفًا، في حين تُفضِل وسائل الإعلام الغربية استخدام مسمى مجموعة أو منظمة[38].

ولكن مع توسع التنظيم، أصبحت الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه وإنشاء الأجهزة أكثر وضوحًا. ولأغراض هذه البحث، يُعرَف إضفاء الطابع المؤسسي بأنه "فِعل، أو عملية إنشاء مجموعة، أو حركة، أو برنامج، وما إلى ذلك، ككيان دائم معترف به علنًا للترويج لقضية معينة". لذلك، من أجل تحقيق طموحات الجماعة، يجب على المرء أن ينظر في بعض العقبات التي تكمن في الطريق حتى إنشاء مؤسسة ناجحة، وأن يقترح كذلك هيكلها الفريد. "إن مجموعة البريكس تتسم بطابع غير رسمي. فلا يوجد ميثاق، وليس لديها أمانة ثابتة، فما يحافظ على الآلية هو الإرادة السياسية لأعضائها. بيد أن مجموعة البريكس لديها درجة من إضفاء الطابع المؤسسي تعرف بأنها البلدان الخمسة تكثف تفاعلها[39]."

---

[35] Ninan, T. (2023). BRICS caught up with Goldman Sachs growth forecast a decade early, driven by India-China's 25-yr streak. The Print. Accessed on 16/1/2024. https://theprint.in/opinion/brics-caught-up-with-goldman-sachs-growth-forecast-a-decade-early-driven-by-india-chinas-25-yr-streak/1904932/

[36] Suri, N. and Tripathi, J. (2023). The World Should Welcome the New Kids on the Bloc. https://infobrics.org/post/39411

[37] Gruzd, S. and Carvalho, G. D. (2023). The Quest for Global Influence. In *The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?* BRICS Information Portal. Accessed on 16/1/2024. https://infobrics.org/post/39411

[38] Klomegah, K. K. (2024). BRICS: *Definition, Meaning and Usage*. Modern Diplomacy. Accessed on 16/1/2024. https://moderndiplomacy.eu/2024/01/06/brics-definition-meaning-and-usage/

[39] Fokina, E. (2023). *Institutionalization of BRICS: From Literature Review to Making Reality*. BRICS Information Portal. Accessed on 17/1/2024. https://infobrics.org/post/40173

فضلا عن ذلك، وفي ظل السمات الحالية التي تتسم بها مجموعة البريكس، فإن هذا التحالف كثيرا ما يقارن بمجموعة الدول السبع، "وهي عبارة عن تجمع غير رسمي من الديمقراطيات المتقدمة التي تجتمع سنويًا لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية ومعالجة قضايا أخرى عابرة للحدود الوطنية"، وعلى نحو مماثل تفتقر إلى أي أساس قانوني أو مؤسسي. ويرى معظم الباحثين أن المجموعة ستقرر تعميق عمليات التكامل التي تقوم بها وتصبح تحالفًا رسميًا، مع احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية في الوقت نفسه، وبالتالي عدم فرض أي قرارات ملزمة، بل تعزيز أماكن إضفاء الطابع المؤسسي القائمة بالفعل وتأمين دورها على الساحة الدولية.

ويشكل عنصر التعاون السياسي والأمني العمود الفقري للتعاون مع زعماء مجموعة البريكس الذين يجتمعون عادة مرتين في العام مرة واحدة في إطار قمة مجموعة البريكس ومرة أخرى على هامش قمة مجموعة العشرين. كما يجتمع وزراء الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية في مجموعة البريكس عادة مرتين في العام مرة في اجتماع مستقل ومرة أخرى على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. يجتمع مستشارو الأمن القومي في مجموعة البريكس لتنسيق نهج المجموعة في التعامل مع قضايا السلام والأمن. ويستند التعاون بين بلدان المجموعة إلى مبادئ الاحترام المتبادل، والمساواة في السيادة، والشمولية، والتوافق في الآراء، وتعزيز التعاون[40].

وقد أعلنت مجموعة البريكس عن رؤيتها الشاملة والتمثيلية للإصلاح في البيان المشترك بشأن تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف، الذي اعتمد في عام 2021. وتنص آليات الأمن الأخرى في مجموعة البريكس على الحوار وتبادل أفضل الممارسات في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحة المخدرات والتعاون في مكافحة الفساد[41].

إن زيادة عدد الأعضاء تعني أيضًا تحديات أكبر أمام التوصل إلى توافق في الآراء. فلا تزال مصر وإثيوبيا تتنازعان على إدارة نهر النيل. وعلى الرغم من أن صفقة بوساطة صينية قد خففت من حدة التوتر، إلا أن السعودية وإيران لا تزالان متنافستين تاريخيتين على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط. إن الأرجنتين، التي تواجه تحديات اقتصادية وانتخابات رئاسية مثيرة للجدال، تواجه مستقبلاً سياسيًا غير مؤكد. إن إدراج إيران في القائمة سيجعل الكتلة أكثر حزمًا وصراحة في انتقاداتها للغرب، مستهدفة الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه، تركز الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وكلاهما دولة حديثة وغنية بالنفط، بشكل متزايد على أسواق السلع الأساسية الآسيوية[42].

وعلى الرغم من محاولات تحقيق المزيد من النمو في كل من بلدان مجموعة البريكس، فإنها تواجه جميعها مشاكل فيما يتصل بالتنمية الداخلية. إن مواجهة هذه المشاكل وإدارتها بشكل فعال أمر ضروري، إذا كان لها أن تبقى على مسار التنمية القوية مع ضمان الاستدامة الطويلة الأجل في الوقت نفسه. فنرى الاقتصاد المتكافئ يشهد تنويعًا متزايدًا في الصين، واقتصادات تهيمن عليها المواد الخام مثل روسيا، ومجتمعات يتقلص عدد سكانها مثل الصين وروسيا، وأخرى عدد سكانها يتزايد مثل الهند، وأنظمة استبدادية، وديمقراطيات تعددية. وباختصار، تتطلب التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين الاستقرار السياسي، والاجتماعي عن طريق مكافحة عدم المساواة الاجتماعية والفقر، ومعالجة التغير الديمغرافي، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية[43].

إن مجموعة البريكس لديها أيضا مبادئ دبلوماسية أساسية، ويؤكد مبدأ الإجماع والمساواة في دبلوماسية المجموعة على أهمية صنع القرار من خلال الاتفاق المتبادل والمشاركة المتساوية بين الدول الأعضاء. ويسلم هذا المبدأ بسيادة كل بلد وبالمصالح الفردية لكل بلد، بما يكفل سماع جميع الأصوات واحترامها في عملية صنع القرار. ومن خلال تعزيز الإجماع والمساواة، تهدف مجموعة البريكس إلى تعزيز نهج تعاوني وشامل في التعامل مع الدبلوماسية، وتعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأعضاء. وبعد ذلك، تتمسك دبلوماسية مجموعة البريكس بمبادئ عدم التدخل وعدم المواجهة، وهو ما يعني أن الدول الأعضاء تحترم الشؤون الداخلية والسياسات الداخلية لبعضها

---

[40] (2023). *Political and Security Cooperation*. In Three Pillars of Cooperation. BRICS 2023. Accessed on 17/1/2024. https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/

[41] Ibid., https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/

[42] Gruzd, S. and Carvalho, G. D. (2023). The Quest for Global Influence. In *The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?*. BRICS Information Portal. Accessed on 16/1/2024. https://infobrics.org/post/39411

[43] Azahaf, N. and Schraad-Tischler, D. (2012). *Areas in need of reform*. In Governance Capacities in the BRICS. BerteIsmannStiftung. 26. https://www.sgi-network.org/docs/publications/Governance_Capacities_in_the_BRICS.pdf

البعض. ويسلط هذا المبدأ الضوء على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجموعة البريكس الأخرى، والسماح لها بملاحقة مسارات التنمية الخاصة بها من دون تدخل خارجي[44].

بالنسبة لمبدأ المسؤولية في الحماية، والتي تم تطبيقها بشكل صريح في التدخل في ليبيا عام 2011 بحجة حماية المواطنين الليبيين، وفي حين يختلف منظور مجموعة البريكس عن القوى الغربية التي دعت بقوة إلى مبدأ المسؤولية في الحماية (R2P)، فإن أيًا من المجموعة لم يرفض بشكل قاطع هذا المبدأ. إن مبدأ تحمل الدول المسؤولية عن شعوبها مقبول على نطاق واسع اليوم؛ يتمتع هذا المفهوم بالشرعية. وقد تحدت روسيا هذا المبدأ باعتباره مبدأ عربي ليبرالي، في حين تسعى الصين إلى تعديل النظام القائم لتعزيز مصالحها الوطنية. إن جناح (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) أكثر انسجامًا مع القيم الليبرالية للمسؤولية عن الحماية، ولكن حتى هؤلاء الأعضاء الديمقراطيين مترددون في إعطاء الغرب الحرية في تطبيق المعايير الإنسانية. وفي الواقع، فإن التهمة التي كثيرًا ما توجهها روسيا والصين إلى الولايات المتحدة هي أن واشنطن تكيل بمكيالين، إذ تختار أنظمة معينة للعقاب بينما تتجاهل انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان في بلدان أخرى، وبالتالي تطبق بشكل غير متناسق أو أنها تخدم مصالح الدول المتدخلة[45].

خاتمة ونتائج البحث والفرضيات

بعد عرض التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني الذي حققته مجموعة البريكس والتي مازالت في محاولات للاستمرار تنفيذه في شتى المجالات، سنقوم بتحليل فعالية المجموعة في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني من خلال **اقتراب المؤسسية الجديدة** وذلك بتطبيق:

1-مؤشر الاستقلالية والذي يشير إلى قدرة المجموعة في التصرف دون ضغوطات من الدول الأعضاء.

فيما يخص هذا المؤشر، نرى أن المنظمة مستقلة في التصرف، حيث يتم اتخاذ الآراء بالإجماع بين الدول الأعضاء ويكون غير ملزمًا للدول التي رافضة لقرار بعينه. ويتم اتخاذ القرارات في المؤتمر السنوي للمنظمة من خلال رئيس الدولة/رئيس الوزراء بشكل مباشر بعد أخذ جميع الآراء. تتمسك دبلوماسية مجموعة البريكس بمبادئ عدم التدخل وعدم المواجهة، وهو ما يعني أن الدول الأعضاء تحترم الشؤون الداخلية والسياسات الداخلية لبعضها البعض. وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن المجموعة فعَالة في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني فيما يخص مؤشر الاستقلالية، وبالتالي إثبات صحة الفرضية الأولى.

2-مؤشر التكيف والذي يشير إلى قدرة المجموعة على استيعاب التغيرات النابعة من البيئة المحيطة بها، سواء كانت داخلية أو خارجية.

فيما يخص هذا المؤشر، نرى أن المجموعة تعاني من بعض المشاكل الخاصة بالتنمية الداخلية داخل الدول الأعضاء، وذلك بسبب الاختلافات الكبيرة في مؤشرات الاقتصاد والتنمية ومعدلات الفقر وعدد السكان بين الدول والتي قد تؤثر على عمل المجموعة إن لم يتم تدارك هذه الاختلافات والتركيز على الأسس المشتركة والتي ستؤدي إلى التنمية بشكل أسرع، مثل خطوة إنشاء بنك التنمية الجديد. وأيضًا هناك مشاكل قد تنجم عن قبول أعضاء جدد في المجموعة، حيث سيُزيد هذا من تحديات الوصول إلى قرارات مشتركة في الموضوعات التي يتم طرحها، ولكن هذا التحدي قد يتجول إلى فرصة عظيمة إذا وُجد نظام معين يوضع من قِبل المجموعة ويحقق المساواة للجميع. وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن المجموعة ستكون فعَالة إذا استطاعت التغلب على الاختلافات والتركيز على وجهة مشتركة للجميع، وبالتالي إثبات صحة الفرضية الثانية.

3-أما فيما يخص **المنهج القانوني**؛ والذي يهتم بتفويض مجموعة البريكس نفسها لحل مشكلة، او أزمة بين أعضائها، او خارجيًا لتحقيق الاستقرار.

فنرى أن مجموعة البريكس ليست منظمة بالمعنى المعروف، فليس لها كيان منفصل بسكرتارية واجتماعات دورية أو ميثاق. وبالتالي ليس هناك طابع مؤسسي والذي بدوره لن يجعل الدول الأعضاء تلجئ إلى تفويض المجموعة للحديث باسمها في أي مشاكل داخلية أو مشاكل تتعلق بدول أخرى خارج المجموعة كالمشكلات التي تنشأ حول المسطحات المائية على سبيل المثال. وقد لا تكون الدول الأعضاء على استعداد الآن بتفويض المجموعة للحديث عنها، حتى وإن كان هذا سيحل النزاع بشكل أكثر وديًا، لالتزام الدول بمبدأ عدم التدخل في شئون الغير إلى درجة

[44] Putri, F. M. and Santoso, M. P. T. (2023). BRICS Diplomacy: Building Bridges for Global Cooperation. *Politics and Humanism, Vol. 2* (1), p. 12.

[45] Ziegler, C. E. (2016). Critical perspectives on the Responsibility to Protect: BRICS and beyond. *International Relations*, p. 10-11.

رفض بعضهم مبدأ "المسؤولية في الحماية" والذي تم الإشارة له سابقًا. وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن المجموعة ليست فعّالة في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني من خلال هذا المنهج القانوني المتعلق بالتفويض، وبالتالي خطأ الفرضية الثالثة والتي كانت ترى أن مجموعة البريكس كانت فعّالة في استخدامها للتفويض من أجل تحقيق الاستقرار.

استنتاجات وتوجيه نحو التوجهات المستقبلية: وبهذا الخصوص، فهناك تشابه كبير بين مجموعة البريكس ومنظمة الآسيان بخصوص تفويض الدول الأعضاء لهم لفض نزاع أو تحقيق بعض السياسات العامة التي ستعود بالمكاسب المشتركة للجميع. فعلى الرغم من أن منظمة الآسيان لها طابع مؤسسي واضح وميثاق، إلا أن الدول الأعضاء فيها لا تلجأ أبداً بجعلها مفوضًا عنها في أي من الإشكالات التي قد تتعرض لها الدول خاصة مع النزاع الشهير في منطقة بحر الصين الجنوبي، ولكن تفضل الدول الأعضاء اللجوء إلى منظمات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لفض النزاع. وبالتالي قد نحتاج إلى دراسة هذه الظاهرة، حيث من الواضح أن الدول تضع ثقتها بمؤسسات دولية معينها خاصة مثل محكمة العدل الدولية والبنك الدولي عن تفويضها لمنظمة ما.

المراجع

المراجع العربية

الكتب

1. العطية، عصام. (2006). الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية. في القانون الدولي العام. ص 580-620. شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع.

المواقع الإلكترونية:

1. (2023). ست دول جديدة تنضم إلى مجموعة بريكس اعتبارًا من 2024. SWI. الدخول في 16-1-2024. https://www.swissinfo.ch/eng/

المراجع الإنجليزية:

Books

1. Azahaf, N. and Schraad-Tischler, D. (2012). Areas in need of reform. In Governance Capacities in the BRICS. BerteLsmann Stiftung. 1-127.
2. Hawk, G. In S D., Lake, Nielson, D. L., and Tierney, M. J. (2006). Delegation under anarchy: states, international organizations, and principal-agent theory. In Delegation and Agency in International Organizations. (13-18). Cambridge University Press. 3-369.
3. Mondre', A. (2015). Choosing the UN Security Council: The Greco-Turkish Dispute in the Aegean Sea. In Forum Shopping in International Disputes. (90-117). Palgrave Macmillan.
4. Steinamo, S. The New Institutionalism. In Barry Clark and Joe Foweraker(eds), The Encyclopedia of Democratic Thought. (1-5). Routledge.
5. Tannam, E. (2014). Kosovo and Serbia. In International Intervention in Ethnic Conflicts. (118-149). Palgrave Macmillan.

Journals

1. (2013). On efficiency and effectiveness: some definitions. Australian Government Productivity Commission, p. 1-14.
2. Duggan, N. and Hooijmaaijers, B. and others. (2022). Introduction: 'The BRICS, Global Governance, and Challenges for South–South Cooperation in a Post-Western World'. International Political Science Review, Vol. 43(4), p. 469–480

3. Eilstrup-Sangiovanni, M. (2021). What kills international organizations? When and why international organizations terminate. International Journal of International Relations, Vol. 27(1), p. 281 – 310.
4. Ganguly, S., Smetana, M., Abdullah, S. and Karmazin, A. (2019). India, Pakistan, and the Kashmir dispute: unpacking the dynamics of a South Asian frozen conflict. Asia EurJ, no. 17, p.129–143.
5. Gehre, Thiago. (2020). The history of BRICS' International Relations (2009-2019): discourses, innovation and sensitivities. Conjuntura Austral, Vol. 11(53), p. 161-179
6. Haftel, Y. Z. and Thompson, A. (April 2006). The Independence of International Organizations: Concept and Applications. Journal of Conflict Resolution, Vol. 50(2), p. 253-275.
7. Koremenos, B. and Lipson, C. and Snidal, D. (2001). The rational design of international institutions. International Organization, Vol. 55 (4), p. 761-99.
8. Posner, E. and Yoo, J. (2005). Judicial independence in international tribunals. California Law Review, Vol. 93, p. 1-74.
9. Putri, F. M. and Santoso, M. P. T. (2023). BRICS Diplomacy: Building Bridges for Global Cooperation. Politics and Humanism, Vol. 2 (1), p. 10-21.
10. Schiff, M. and Winters, L. A. (July 2002). Regional Cooperation and The Role of International Organizations and Regional Integration. World Bank Policy Research Working Paper 2872. p. 1-33.
11. Slobodchikoff, M. O. (2012). How Effective are International Organizations at Resolving Territorial Disputes among Member States: A look at the European Union. Studies of Changing Societies: Comparative and Interdisciplinary Focus, Vol.1, p. 29-59.
12. Thompson, A. (2006). Coercion Through IOs: The Security Council and the Logic of Information Transmission. International Organization, Vol, 60, p. 1-34.
13. Ziegler, C. E. (2016). Critical perspectives on the Responsibility to Protect: BRICS and beyond. International Relations, p. 1–16.

Websites

1. (2023). Financial and Economic Cooperation. In Three Pillars of Cooperation. BRICS 2023. Accessed on 17/1/2024. https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/
2. (2023). Political and Security Cooperation. In Three Pillars of Cooperation. BRICS 2023. Accessed on 17/1/2024. https://brics2023.gov.za/three-pillars-of-cooperation/
3. Dsouza, Vinod. (2024). BRICS GDP To Reach 60% of the Top 6 Western Countries. Watcher.Guru. Accessed on 16/10/2024. https://watcher.guru/news/brics-gdp-to-reach-60-of-the-top-6-western-countries
4. Extension: What are International Organizations?. Eu Learning. accessed on 10/1/2024. https://carleton.ca/ces/eulearning/introduction/what-is-the-eu/extension-what-are-international-organizations/

5. Fokina, E. (2023). Institutionalization of BRICS: From Literature Review to Making Reality. BRICS Information Portal. Accessed on 17/1/2024. https://infobrics.org/post/40173
6. Gruzd, S. and Carvalho, G. D. (2023). The Quest for Global Influence. In The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?. BRICS Information Portal. Accessed on 16/1/2024. https://infobrics.org/post/39411
7. History of BRICS. BRICS Information Portal. Accessed on 15/1/2024. https://infobrics.org/page/history-of-brics/
8. International Organizations. Geneva Centre for Security Sector Governance. accessed on 13/1/2024. https://securitysectorintegrity.com/institutions-and-organisations/international-organisations/
9. Klomegah, K. K. (2024). BRICS: Definition, Meaning and Usage. Modern Diplomacy. Accessed on 16/1/2024. https://moderndiplomacy.eu/2024/01/06/brics-definition-meaning-and-usage/
10. Ninan, T. (2023). BRICS caught up with Goldman Sachs growth forecast a decade early, driven by India-China's 25-yr streak. The Print. Accessed on 16/1/2024. https://theprint.in/opinion/brics-caught-up-with-goldman-sachs-growth-forecast-a-decade-early-driven-by-india-chinas-25-yr-streak/1904932/
11. Suri, N. and Tripathi, J. (2023). The World Should Welcome the New Kids on the Bloc. In The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?. BRICS Information Portal. Accessed on 16/1/2024. https://infobrics.org/post/39411